Journal of Alasmarya University
Volume 10, December 2008
مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد العاشر، ديسمبر 2008

# التحدي الديمقراطي في القارة السمراء

د. الداه محمد إبراهيم*

## مقدمة

لا تختلف الشعوب الأفريقية عن غيرها من الشعوب الأخرى في السعي إلى التحضر وتكريس جهودها المتواضعة للابتكار أو الحصول على الوسائل التي تكفل تطور معيشتها والتحول إلى الأفضل. إلا أن الخطوات الأفريقية متباطئة نتيجة، تأثير عوامل متعددة طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى المحيط السياسي الذي يعد عاملاً حاسماً -أحياناً- في تحديد نوعية العلاقات وأدوات التواصل التي قد يكون أساسها الديمقراطية حيث تتفتح المجالات ويعم الإبداع والحق، أو تكون العلاقة قائمة على الاستبداد، فيعم التحكم والتحايل وكبح الطاقات الخلاقة وسيادة الفكر التقليدي الظلامي المؤدي إلى إخفاق كل الجهود المتحفزة إلى التطور والتغيير.

ولبلوغ الأهداف السابقة -التغير والتطور- ركزت الأنظمة السياسية الأفريقية خلال العقود الماضية على العامل السياسي، وهذا مبرر في ذلك الوقت إلى حد ما حيث تتباين الشعوب الأفريقية في الثروات الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والطاقات البشرية والثقافية، ومع ذلك مازالت هذه الشعوب على درجة عالية ومذهلة من التخلف، والأسباب في ذلك تتعدد إلا أن أهمها هو: عدم اشتراك المحكومين خاصة النخبة في الاشتراك في صياغة أهداف المجتمع الكبرى، واستبعاد الكفاءات التي لا تشاطر الحاكمين آرائهم، وهيمن على الساحة الأفريقية هاجس الأمن على حساب جميع أنشطته البناء الأخرى. وبذلك تأسست علاقة الدولة بالمجتمع على خلل أعاق مسيرة

* جامعة السابع من أكتوبر.

التقدم والتطور لهذه الشعوب، هذه العلاقة قائمة على التغييب التحكمى لإدارة التغيير واستبعاد كل الآراء المخالفة لسياسة النظام القائم وعدم تصحيح أخطائه، إذا كان تصويبها صادراً ممن همشهم النظام.

لقد تعمدت الأنظمة الأفريقية تحجيم كل القوى السياسية التي تتبنى أهداف سياسية إستراتيجية ترمي إلى تحولات عميقة في البنيات والخيارات والأهداف. وبذلك كانت هذه الأنظمة أحد عوائق تقدم شعوبها، فالنخب التي حكمت أفريقيا السمراء أثناء العقود الماضية ومعظمها مجموعة من اللصوص ومصاصي الدماء -مثالها الصارخ تلك التي تناوبت على حكم موريتانيا- همها الاستفادة من الأوضاع السائدة، فدافعت عن نفوذها السياسي والاقتصادي، وعن مواقعها بكل الوسائل الغير مشروعة، أما الوسائل الشرعية فلو لجأت إليها مرة واحدة لتخلى عنها شعبها وتخلت هي عن ما ارتكبته من ذنوب وجرائم بحقوق أبناء جلدتها، فالقوانين ذات المضمون الإيجابي التي تضعها ظلت حبراً على ورق ولا تطبق إلا في حالات كردع ما من شأنه أن يشوش على حياة هذه الفئات أو يهدد مواقعها وأمنها، وحتى لو افترضنا تطبيق أحكام القانون بعدالة فإن الضمير الجماعي قلق دائماً حيال ذلك حيث تجمع -هذه الأنظمة- صفة الخصم والحكم.

لقد كان المناخ السياسي في أفريقيا السمراء خلال العقود الماضية وربما مازال محاطاً بالمخاطر ملبداً بالملابسات، قائماً على التناقضات والمفارقات، بعيداً عن أي منطق في اغلب الأوقات، دون إن تختلف في ذلك الدول التي أخذت بالتعددية الحزبية أو تلك التي أقرت بالأحادية الحزبية، ففي كلتا الحالتين فإن الصفات السائدة هي: التحكم في رقاب المجتمع خدمة لشطحات الحاكم -الأفريقي طبعاً- وتجاوز القوانين، وتزوير الانتخابات وتكميم الرأي الأخرى وأحياناً قتله أو تشريده على الأقل.

هذه الوضعية استفادت منها أقلية من المجتمع هي الحاكم وحاشيته من مثقفي السلطة والمتملقين من الساسة، ولأسباب عدة: كالأمية، وغياب أعلام ديمقراطي، وضعف مستوى العيش، هذه العوامل وغيرها هيأت المناخ لقلب المفاهيم وإشاعة المغالطات، وتأجيج النعرات القبلية والعشائرية الداخلية، وافتعال الحروب مع الجيران لتحويل الصراع الاجتماعي والسياسي عن مجراه الطبيعي وفى ظل هذه الأوضاع لا مجال للحديث عن القيم الاجتماعية والقانونية بل سادت سياسة الخوف والفزع، وبالتالي تضطر العديد من الفئات إلى الانكماش على نفسها في صورة حياد سلبي إما لعدم قدرتها على الاستنكار أو بسب التطلع على استحياء للاستفادة من بعض الغنائم.

ساعدت السياسة الأفريقية في العقود الماضية على غياب الحد الأدنى من الأخلاق، وعلى اختلال المعايير الأمر الذي أدى ببعض الطفيليين وأشباه الأميين -كالرؤساء الموريتانيين العسكريين دون استثناء- إلى أن يتصدروا المواقع الأمامية في الحياة السياسية لمدة عقود، وأن يستوزروا أمثالهم من الأميين ودفعهم إلى المناصب الحيوية فيظهرون على أشكال كرتونية تبعد العمل السياسي عن الجدية وتجعله مثار السخرية والتنكيت.

تلك الوضعية هي السبب فيما آلت إليه أفريقيا من تدهور اقتصادي ومجاعات عديدة وعدم استقرارا سياسي وإثارة النعرات الطائفية والقبلية، وبالتالي أعاقت القارة عن التقدم والتطور فاستنجدت ومدت يدها إلى غيرها دون جدوى، ولتصويب بعض الأخطاء التي تأسست عليها الدولة القطرية في أفريقيا يأتي هذا البحث، إذ يتناول التحدي الديمقراطي في القارة السمراء دون أن يركز على دولة دون أخرى، على أساس أن كل هذه الدول قد فشلت في تجاربها الديمقراطية السابقة، وبالتالي لم تكن أمامنا تجربة ناجحة يقاس عليها ويحتذي بها، وقد أجلنا البحث في الديمقراطية المباشرة ومدى إمكانية الأخذ بها في هذه الدول إلى بحث آخر.

وقد تناولنا الموضوع من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول**: تحديات الدولة والمجتمع المدني

- علاقة الدولة بالمجتمع المدني في أفريقيا السمراء
- تفعيل المقومات القانونية للدولة
- عدم تمتع الأنظمة السياسية في أفريقيا بشرعية كافية
- علاقة متوازنة بين السلطات.

**المحور الثاني**: التحدي الديمقراطي

## المحور الأول: تحديات الدولة والمجتمع المدني

### تعريف الدولة

تتعدد تعار يف الدولة بتعدد النظريات الاجتماعية، وتباين النظرة إليها إلا أنه يمكن التمييز بين المفهوم القانوني للدولة والمفهوم الاجتماعي والمفهوم الفلسفي.

- **المفهوم القانوني للدولة**: من الناحية القانونية تعد الدولة بمثابة التشخيص القانوني

للأمـة، بعـبارة أخرى الدولة هي الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموع الشعب المستقر على إقليم ما ويتمتع بسلطة سياسية تمارس السيادة على ذلك الإقليم[1].

- **المفهـوم الاجتماعـي للدولـة**: تعـرف الدولـة من الوجهة الاجتماعية السياسية بأنها عـبارة عن سلطة فعالة ومنظمة هدفها حماية أمنها من الأخطار الخارجية، وضمان سلامة مواطنيها، وأن تحافظ على المصالح العامة لشعبها.
- **المفهـوم الفلسـفي**: مصـطلح الدولـة احـتدم حوله خلاف واسع بين علماء السياسة والفلاسفة. لذا فإن الفيلسوف الألماني هيجل يرى أن الدولة تعبير عن الإرادة الإلهية وعن تطور الحضارة الإنسانية وأنها أرقى وأسمى أشكال الاجتماع الإنساني. غايتها خدمة مصلحة الفرد والجماعة عن طريق التوفيق بينهما[2].

ويـرى تـوماس هـل جـرين أن الإرادة وليسـت القـوة أسـاس الدولة[3]. في حين يـذهب مـاركس ومناصـروه من المفكرين الماركسيين أن الدولة بناء طبقي فوقي، هدفه ضـمان مصـالح الطبقة المالكة لأدوات الإنتاج، فالدولة طبقية في المجتمع الرأسمالي أو الاشـتراكي، ففي المجتمع الرأسمالي أداة للدفاع عن مصالح الطبقة البورجوازيّة، أما في المجتمع الاشتراكي، فإنها أداة لحماية مصالح البروليتاريا.

وهـناك اتجاه على رأسه الفقيه ديجي[4] يعتبر الدولة كل تنظيم لجماعة سياسية،

---

1- د. زهـير مكـي: الوسـيط في القانـون الدسـتوري ج 1 المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1994 ص 20.

2- أريك وايل: هيجل والدولة، ترجمة نخلة فريفر، دار التنوير، بيروت 1986.

3- نقـلا عـن د. محمـد عـبد المعـز نصر: النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية بيروت ص 16، 1973.

4- هذا الهامش أورده د.ثروت بدوي في: النظم السياسية، دار النهضة العربية، مصر 1989 ص 23.

En prenant le mot dans son sens le plus général, on peut dire qu'il y a Un état toutes les fois qu'il existe dans une société donnée une

différenciation politique, quelque rudimentaire ou quelque

Le mot état désigne soit les gouvernats ou le pouvoir politique soit la société elle-même ou existe cette différenciation entre gouvernants et gouvernés et ou existe par la même une puissance politique. Partout ou nous constatons que dans une communauté donnée existe une puissance de contrainte, nous pouvons dire, nous devons dire qu'il y a un état. compliquée et développée qu'elle soit

Duguit: dr.cons T1…….P536

قديمة أو حديثة، متأخرة أو متمدينة، بمعني آخر أن كل التجمعات السياسية أيا كان شكلها تعد دولة.

ويترتب على ذلك أن وجود الدولة في جماعة معينة مرتبط بمدى التفرقة بين حكام ومحكومين، أي أنه كلما كانت هناك فئة تدبر أحوال الجماعة، وتذعن لإرادتها بقية الأفراد الآخرين، وما ينشأ عن ذلك من سلطة سياسية تتحكم في الجماعة.

إلا أن هذا الرأي لم يلق قبولا، إذ اعتبر أن الجماعات السياسية البدائية تمثل دولة، ذلك أنها لم تصل إلى درجة من التنظيم يجعل وجودها مستقلا عن الأشخاص -الحكام- الذين يمارسون السلطة فيها، لذا فإن البعض ينكر على إمبراطوريات الشرّق القديم (مصر وفارس) -مثلا- صفة الدولة، ويسميها إمارات أو مماليك[5] رغم وصولها إلى درجة معينة من التنظيم السياسي والقانوني، إلا أن ذلك لم يرقي إلى استقلال المجتمع عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة[6].

ومن التعريفات الأكثر دقّة ذلك الذي يتناول الدولة من النّاحية السوسيولوجية باعتبارها مؤسّسة اجتماعية سياسية استمدت وجودها أو فضائها التاريخي من المجتمع وأبنية وأنساق وعلاقات معينة، إلاّ أن هذا الرأي تأثر بالمجتمع الفرنسي كنموذج مثالي للدولة الفرنسية، لذا فقد عرف الدولة بأنها « ذلك النظام من الأدوار المؤسسية العاملة بشكل دائم، والمتمتعة بالشرعية الوحيدة في استخدام القوة والمسيطرة على الأرض، التي تمارس عليها سيادتها، كما تمارس سلطة الوصاية على الأقاليم البعيدة، وتدافع عن الحدود، وهي الأداة السياسية- الإدارية التي يديرها مجندون بشكل موضوعي وفق مقاييس الجدارة والاستحقاق »[7] لكن هذا التعريف قاصر عن الإحاطة بالتطورات التي شهادتها الدولة في المجتمعات الأخرى خاصة الأفريقية التي تختلف فضاءاتها عن غيرها.

وعليه فإن تعريف (جورج بلاندي G.Blandier) للدولة الذي ينظر إليها من ناحية الأنثروبولوجيا السياسية، أقرب إلى سمات الدولة الحديثة، والتي من ضمنها الدولة الأفريقية، فالدولة هي: « جهاز متميز متخصص ودائم للعمل السياسي، والإداري، وهو

5- بريلو: النظم السياسية والقانونية الدستوري، دالوز 1957 ص5

6- د. ثروت بدوى، المرجع السابق، ص24

7- د. أحمد ثابت: التعددية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1989 ص 19

يتطلب حكومة قادرة على ضمان الأمن في الداخل وعلي الحدود. وهو ينطبق على الأرض، وينظم المجال السياسي بشكل يتلاءم مع تراتبية الحكم والسلطة ويضمن تنفيذ القرارات الأساسية في كل أرجاء البلاد الخاضعة لسيطرتها. إنها وسيلة السيطرة التي تمارسها أقلية تحتكر القرار السياسي، وهي تكمن بالتالي فوق المجتمع الذي يجب أن تدافع عن مصالحه المشتركة »[8].

ولنا ملاحظات على التعريف السابق إذا أردنا مقاربته بوضع الدولة الأفريقية دون تجاهل الفضاء الذي ينطلق منه في تعريفه للدولة، واختلافه عن نظيره في إفريقيا، والملاحظات هي:

- إن وجود الدولة فوق المجتمع لا يعني الفصل أو الاستقلال بينها، كما تذهب إلى ذلك تحليلات الليبراليين والماركسيين الكلاسيكيين الذين يفترضون انفصال الدولة عن المجتمع، على خلاف وضع الدولة الأفريقية، إذ يوجد انفصال بينها وبين معظم المجتمع، فجل المواطنين لا يحسون بالدولة إلا في حالات دفع الضرائب مثلا، أو ظروف استثنائية كالحروب والفتن التي تلبد دائما سماء إفريقيا السمراء. لكن ذلك غير المطلق فهناك أقلية تتحكم في مفاصل الدولة الأفريقية يسمح لنا أو لغيرنا بالقول إن الدولة في المجتمعات الأفريقية تتمتع بقدر من الاستقلال النسبي إزاء التشكيلات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية إلا أن هذا الاستقلال إن ثبت لا يدوم، إذ تحاول الدولة دائما التغلغل والتدخل في أبنية المجتمع وإعادة تشكيله بطريقة تخدم مصالح تلك الأقليات الحاكمة وهي في الغالب عسكرية، هذا التغلغل والاختراق لا يقابل باختراق متبادل بصورة حقيقية من قبل المجتمع.
- إن التعريف السابق للدولة يفترض درجة متطورة من التنظيم الإداري والسياسي للدولة، أي توفر شروط الموضوعية والعقلانية وإلغاء الشخصانية عنها (عدم ارتهانها بشخص الحاكم أو النخبة الحاكمة)، وكل ذلك لم يتوفر في أغلبية الدول الأفريقية.إضافة إلى قيام مجتمع مدني حقيقي.

## المجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من ميراث الحضارة الغربية الرأسمالية ومن العسير

8- نقلا عن د. أحمد ثابت: التعددية السياسية، ص 20

تطبيق هـذا المفهـوم حـرفيا على واقع المجتمعات الأفريقية، فالمجتمع المدني يتأسس على القانون الطبيعي وعلى أفراد قد تحرروا من كل الروابط والقيود العائلية والدينية.

والمجـتمع المدنـي هـو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر ويتميـز بالاسـتقلالية والتنظـيم التلقائـي وروح المـبادرة الفـردية والجماعـية، والعمـل التطوعـي، والحماسـة خدمـة للمصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، هذا المجـتمع يرفع من شأن الفرد، إلا أنه ليس مجتمع الفردية، بل إنه مجتمع التضامن عبر شبكاته الواسعة ومؤسساته النشطة[9].

انطلاقـا مـن ذلـك يعـرف المجـتمع المدني بأنه: « مجموعة التنظيمات التطوعية الحـرة التي تملئ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولـة الـتي لا مجـال للاختـيار في عضويتها »[10]. ومن هذا التعريف يمكن القول بأن هناك مقومات أساسية للمجتمع المدني من أهمها:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- الوجود في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

بالإضافة إلى تلك المقومات فإن مكونات المجتمع المدني تشمل كل تنظيم قائم على العضوية المنظمة وفقا للهدف العام أو المهنة أو العمل التطوعي واستبعاد العضوية القائمـة علـى الـوراثة وروابط الدم والولاءات كالأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة. وعلى ذلك فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي[11]:

- النقابات المهنية
- النقابات العمّالية
- الحركات الاجتماعية
- الجمعيات التعاونية

---

9- د. الحبيب الجنحاني: المجمـع المدنـي بين النظرية والممارسة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، ع 1 س1، 2000 ص12

10- عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي دار الفكر بدمشق، 2003 ص 43.

11- المصدر نفسه، ص 44 - 45.

- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية، المدافعة عن حقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة
- الصحافة الحرة، وأجهزة الإعلام والنشر
- مراكز البحوث والدراسات، والجمعيات الثقافية

تلك هي تكوينات المجتمع المدني الحديث والتي قد لا تنطبق على أوضاع المجتمعات الأفريقية رغم وجود معظم هذه المكونات -النقابات، الأحزاب، صحافة- في الدولة الأفريقية. فارتباطها بالنظام الرسمي أو اعتمادها على السلطات القائمة كان سببا في هزالة دورها.

إضافة إلى ذلك فإن هناك عامل مهماً قد يعيق إقامة مجتمع مدني حديث في الدولة الأفريقية، هذا العامل هو تجاور الأبنية التقليدية (العائلة والقبيلة والمؤسسة الدينية) إلى جنب الأبنية الحديثة. وعلى ذلك فإن المجتمعات المدنية الحديثة في الدولة الأفريقية أقرب إلى ما يسمي (المجتمع الأهلي) الذي يقترب إلى ما كان سائدا وما زال إلى حد كبير لدي (الأهل) و(العشيرة) الأفريقية من تراث إفريقي من تجمعات وسيطة بين الحكام والمواطنين. وهو ما يمكن وصفه بحوار (تحت الشجرة).

## علاقة الدولة بالمجتمع في إفريقيا السمراء

ما يميز ميلاد الدولة الأفريقية بوضعها الحالي هو استقلال معظمها في منتصف القرن العشرين، والمحافظة على سمات أساسية ظلت تحكم التطور السياسي والمؤسسي للدولة الأفريقية وحددت طبيعة علاقتها بالمجتمع. فأسس شرعية الأنظمة الأفريقية لحظة الاستقلال قامت على قواعد تقليدية مثل القبيلة أي انتماء الرئيس وأعوانه الكبار إلى قبائل أو طوائف دون إهمال للأسس الحديثة كالانتماء الوطني والقومي وللمؤسسة العسكرية والحزب الأحادي، أما من ناحية الولاء وحدوده فإن جميع الدول الأفريقية تأسست على الانتماء الوطني القطري، رغم الدعوات إلى لملمة الأطراف في وحدة أو اتحاد أفريقي، وفي أضعف الإيمان وجود نوع من التعاون في إطار الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي.

إن هذه التنظيمات (الدولة) الحديثة رغم ما فيها من بيروقراطية مرشدة، وعقلانية -منقولة عن الغرب- لم تؤد إلى التفاعل الجدلي بين الدولة والمجتمع يفضي إلى تحديثها (الدولة)، وتجسيدها للإرادة العامة والأخلاق، وتفسح المجال لحريات الأفراد، وترسيخ المجتمع المدني. وقد يكون ذلك راجعاً إلى أسباب متعددة من أهمها: أن نشأة الدولة الأفريقية الحالية أو معظمها كانت على أيدي السلطة الاستعمارية، الأمر الذي جعلها تبدو وكأنها (أجنبية) عن المجتمع أو كيانا (خارجيا) بالنسبة له. وعلى ذلك لم تتجذر الدولة في المجتمع ولم تتحد القاعدة القانونية بالضمير الخلقي، واستمر ذلك الوضع، على الرغم من مضي عقود من الاستقلال، وتحسن الأوضاع الاقتصادية لبعض الشرائح الاجتماعية.

إن نشأة الدولة الأفريقية الحديثة لا يرجع إلى تفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في أشكال جديدة، وإنما كان ميلادها مفروضا ومصطنعا. فقد « ولدت بنمط سلطاتها وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها خارجية عن المجتمع ولم تنجح في إنهاء هذه الحالة رغم سطوتها وسيطرتها على مقاليد الحكم ووسائل الإنتاج الرئيسية والأيديولوجية الرسمية، ولم تجد أمامها سوى أن تشرع وتنظم ... وتقهر وتقمع لتزيد المسافة الاجتماعية والأخلاقية بين نخبتها وسائر المجتمع، بل خلقت فئة متميزة من فئات المجتمع وضعت بين أيديها مصادر السلطة والإنتاج »[12].

هذه الوضعية هي التي جعلت الدولة الأفريقية بعد استقلالها تواجه ضغوطا متعددة، مثل التوترات الداخلية بين الأجنحة الحاكمة، ثم النزاعات الإقليمية.

## تفعيل المقومات القانونية للدولة الأفريقية

الدولة الحديثة تأسست على مقومات معينة، وتسير وفقا لآليات يجب مراعاتها حتى لا يحدث خلل في تلك الآليات والروابط تشوه حركة المجتمع وتعطل سكينة الدولة، ومن هذه المقومات (حزمة) أو مجموعة القواعد القانونية السائدة في الدولة التي يتناول كل منها بالتنظيم جانبا من جوانب الحياة العامة.

---

12- هذا وصف للدولة العربية، إلا أنه ينطبق حرفيا على الدولة الإفريقية ولهذا السبب أوردناه في هذا المقام. د. وضاح شرارة: حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، دار الحداثة، بيروت 1980 ص 224 - 227

والدولة الأفريقية ليست نشازا في ذلك، فقد سنت وجمعت منذ الاستقلال مجموعة قوانين في كل مناحي حياتها. فمعظم هذه الدول تعتمد قوانين سامية (الدستور) وقوانين أخري كالقانون الإداري والمدني والتجاري ... لكن المعضلة هي عدم تطبيقها بطرق قانونية وعادلة، وتعطيل أحكام البعض منها (الدستور) في مناسبات كثيرة. ولتفادي المآزق الماضية للدولة الأفريقية لا بد من تفعيل مقومات الدولة القانونية، ويلزم على الحكام الأفارقة التمسك ببعض المبادئ التي يعد احترامها مؤشرا على الدولة القانونية. من هذه المبادئ التي نتناولها اختصارا: الدستور، مبدأ المشروعية، الفصل بين السلطات، والقضاء المستقل. كل ذلك على النحو التالي:

**الدستور**

لن نخوض في التعريفات المختلفة للدستور، فالمجال لا يتسع، وإنما نكتفي بالتعريف التالي له على أنه: « مجموعة المبادئ الرئيسية التي تنظم عمل السلطات وصلاحياتها وعلاقاتها المتبادلة، كما يحدد حقوق وواجبات كل من الحكم والمواطنين »[13].

ويأتي الدستور على قمة القوانين الأخرى التي يجب أن تكون متوافقة مع أحكامه، وألا تخالفه. والوثيقة الدستورية قد تكون مكتوبة (الدستور الجامد) وقد تكون غير مكتوبة (الدستور العرفي)، وهذا النوع الأخير قليل جدا وتأخذ به إنجلترا. بناء على ذلك فإن معظم الدول الأفريقية السمراء –حسب علمنا– اعتمدت وثائق دستورية مكتوبة منقولة عن الدولة التي استعمرت هذه الدولة أو تلك، بطريقة (مشوهة) تتغلب فيها السلطة التنفيذية على جميع السلطات الأخرى، بما يترتب على ذلك من تعطيل أو تهميش دور السلطة التشريعية والتدخل السافر في حياد السلطة القضائية. دون تفصيل حيث لا يسمح المقام.

إن أهمية الدستور في الدولة الأفريقية تتأتى من كونه اعترافاً بقانون أسمى ينظم الحياة السياسية والمجتمعية في هذا البلد أو ذاك، وباعتباره (الدستور) مظهراً تعاقدياً مجتمعياً، فإنه دليل على أن السلطة تعترف بأنها منبثقة من المجتمع، أي أن: « الحاكم قد دخل السلطة وفقا لطرق كان المجتمع قد حددها سابقا (في الدستور) لهذه العملية »[14].

---

13- د. زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق ص 154.

14- د. سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص31

الدستور اعتراف بتعاقد مجتمعي، ونوع من التصور العقلاني لعلاقة السلطة بالمجتمع[15]، فعقلنة العلاقة السياسية مؤشرة على نمو المجتمع وعامل أساسي لنموه، وسبيل لتوفير حركة إيجابية تسمح لكل قوى المجتمع بالمساهمة في هذا النمو.

ويبدو لنا أن الأجيال الأوائل من قادة إفريقيا السمراء الذين ورثوا الحكم عن المستعمر، ولم يتركوه بقناعة، وإنما بسبب الوفاة أو الانقلابات العسكرية وغابت عنهم أهمية الدستور سالفة الذكر إما بجهلهم بها أو معرفتهم فتنكروا لها. لذا فقد اقتصر فهم الدستور -عند هؤلاء ومن خلفهم- على أنه يحافظ للسلطة على تعاليها على المجتمع، وحماية المؤسسات القائمة التي تخدم الحاكم أكثر من المرؤوس. وفي هذه الحالة يخرج من كونه يحدد علاقة المواطن بالدولة على مستوي جدل الحقوق والوجبات، إلى كونه وسيلة لتقنين هذا التعالي، وإضفاء الشرعية عليه.

إن الدستور في هذه الحالة -تعالي السلطة على المجتمع- لا يعدو عن كونه هامشا ديمقراطيا لأنظمة غير ديمقراطية، في طبيعتها ومكوناتها ونظرتها إلى ذاتها وعلاقاتها بالمجتمع، وبذلك يكون الدستور أحد مظاهر التمويه يستخدمه هذا النظام أو ذاك للدلالة على ديمقراطيته وأخذه بأهم معيار للديمقراطية في العصر الحديث، وهذه الطريقة تسمح باستمرار أنظمة غير ديمقراطية في الواقع، في إطار أو شكل ديمقراطي.

وقد أتقنت الأنظمة السياسية في القارة السمراء هذا التمويه والتمظهر بمظاهر ديمقراطية حيث الانتخابات النيابية والمحلية، وتعددية حزبية هزيلة وفي جوهرها أقنعة لممارسات قبلية وطائفية تسيج أنظمة فاسدة ومترهلة فاقدة لأي نوع من الشرعية. هذا التمويه الديمقراطي دليل على التناقض واتساع الفجوة بين الدولة الأفريقية ومجتمعاتها وكان سببا رئيسيا في تباطؤ مسيرتها التنموية وأحيانا في فشلها.

إن المجتمع الأفريقي في هذه الحالة -التمويه الديمقراطي- يكون حاملا لسلطة تمثل عبئا عليه، سلطة غير ديمقراطية في ثوب ديمقراطي، وهذا النوع من التناقض بين الشكل والتطبيق يؤدي بالمجتمع إلى الانتظار الطويل حتى يتطابق الشكل الديمقراطي ومضمونه المجتمعي. لذا فإن الأجيال الأفريقية الحالية والقادمة يجب أن تستفيد من تجربة أسلافهم من الحكام المتسلطين الذين أفسدوا ودمروا وخربوا هذه الشعوب ومقدراتها، وأشاعوا الفتن والشرور بين الأخوة المتجاورين، وقطعوا أواصر القربى،

15- د. محمد وقيدي: البعد الديمقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1997 ص 26.

ترتيبا على ذلك فإن الشعوب السمراء مازالت تنتظر إزالة التناقض بين الديمقراطية القائمة المزيفة وتطبيقاتها الصحيحة والمرغوبة من كل الفئات المتضررة من غيابها.

فالتطبيقات الديمقراطية السابقة في البلاد السمراء لا يعول عليها ولا تسعف المتأخرين من الأجيال، وعليه فلا بدّ من وضع لبنات قوية وراسخة لبناء ديمقراطية حقيقية لا تنفي ولا تقصي أو تبعد أي فئة من الفئات المكونة للنسيج الأفريقي. وذلك تحد حقيقي تواجهه القارة، خاصة أن معظم أنظمتها غير مسنودة بشرعية.

## عدم تمتع الأنظمة السياسية في إفريقيا السمراء بشرعية كافية

قد يكون فقدان الشرعية السياسية من أهم المشاكل التي يعاني منها الحكم في القارة السمراء، فقدان هذه المادة -الشرعية- التي لا غنى عنها يفسر الطابع المتقلب والمضطرب والتسلطي لجميع السلطات الأفريقية وهذا ما جعل القارة تحكمها أنظمة خائفة مذعورة بسبب الشك وعدم الثقة المتبادل بينها وبين شعوبها وبين بعضها وبين قوى خارجية، هذه الحالة تعبير عن أهم الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية الأفريقية وهي الأزمة الشرعية.

وبدون حلول حقيقية وواضحة المعالم في إفريقية لن يكون هناك استقرار، فيمكن للفرد أن يطيع السلطات وأن يستجيب لما يراه النظام القائم لأسباب متنوعة، إلا أن الدعم القوي والمستمر لن يكون إلا في حالة إقناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعتها لها وتنفيذ أوامرها محقة ومقنعة. والحديث عن الشرعية لا بد أن يمر بعالم الاجتماع الألماني (ماكس ويبر) [16] الذي حدد أنواعاً ثلاثة للشرعية هي: التراث والتقاليد، الزعامة الكاريزمية، العقلانية - القانونية. وقدر طور (ديفيد أستون) [17] هذه الأنواع وأعاد في تركيبها فحدد ثلاثية أخري هي: الزعامة الشخصية، والآيديولوجيا، والشرعية البنيوية. وقد ذهب باحث آخر هو (كارل دويتش) [18] إلى أن الشرعية المؤسسية (البنيوية، الدستورية) تقوم على عناصر ثلاثة هي الدستور بمعناه الضيق،

16- أورده د. سعد الدين إبراهيم في «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية» المستقبل العربي، السنة 6 العدد 62أبريل 1984 هامش الصفحة 93.

17- ورد في «نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية»، د. غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ص28.

18- المصدر نفسه ص15.

والتمثيل، والإنجاز. والذي يعنينا أساسا في هذا البحث هو الشرعية الدستورية لكارل دويتش باعتبارها وثيقة بهذا الموضوع، دون التقليل من شأن التقسيمات الأخرى لمبدأ الشرعية.

فالشرعية الدستورية بالمعنى الضيق هي وصول الحاكم إلى السلطة حسب الطرق التي حددها المجتمع مسبقا في الدستور، وهذا يعني إلى حد ما أن الرؤساء الحاليين لكل من: مالي -مثلا- ورئيس جنوب إفريقيا والرئيس السنغالي، رؤساء شرعيين، لأنهم انتخبوا وفقا لإجراءات حددت سلفا من قبل (الدستور)، وعلى العكس من هذا الوضع فإن كل حكام القارة الأفريقية السمراء الذين وصلوا إلى السلطة بطريقة تخالف الطريق السابق التي حددها (الدستور مسبقا) غير شرعيين، لأنهم غير قانونيين وفقا للشرعية الدستورية في حالة تطبيقها حرفيا على هذا النوع من الأنظمة.

واليوم -وبعد عقود من الاستقلال- فإن المتفحص لأوضاع الدول الأفريقية بحثا عن شرعية قانونية سيلاحظ دساتير مفروضة من قبل مجالس تأسيسية وهمية أو استفتاءات مزورة، ولذا فإنها مرفوضة من قبل فئات، ثم ما يلبث أن يتغير النظام الذي كان قائما حتى يتم تغيير معظم الوثيقة التي وضعها، هذا يعني عدم قبولها وبالتالي عدم استجابتها لصيرورة المجتمعات والتحولات التي تطرأ عليها.

تجربة العقود الماضية من استقلال الدولة الأفريقية السمراء علمتنا كيف كان الحاكم يتصرف خارج القانون ويمارس سلطاته بصورة مطلقة -وأحيانا- دون اعتبار للأعراف أو الأخلاق وبالتالي كان من الممكن أن يرفض الدستور ومع ذلك فقد أقر بهذه الوثيقة (الدستور) لكن لماذا ؟. قبول الدستور، يعني الاعتراف بطرف ثان في المعادلة السياسية هو المجتمع المدني، وهو اعتراف أيضا بأن الطغيان لا يدوم، ورضوخ لضغوط المجتمع المدني لمعرفة قواعد تسيير السياسة في هذا البلد أو ذاك.

وإذا كان الحاكم الأفريقي لم يلتزم كثيرا بأحكام الدستور الذي كان من وضعه إلا أنه ضمن هذه الوثيقة السامية العديد من مبادئ الديمقراطية الليبرالية التقليدية، ومبادئ حقوق الإنسان، دون إعطائها عناية كاملة ولتفادي التجاوزات السابقة في السياسة الأفريقية السمراء فمن المهم معرفة أن أهمية الشرعية القانونية هي كفالتها لما يمكن توقعه، وهذا يعني أنه كلما كان المحكوم يستطيع أن يتصور ما يمكن توقعه كان شعوره بالتسلط والقهر أقل. بناءا على ذلك فإن التطبيق الحرفي للشرعية الدستورية في إفريقيا

السمراء يقلل أو يقيد ميل الحكام الأفارقة إلى الممارسات الاعتباطية والعبثية الصادرة عن الأمزجة المتقلبة والمصالح المؤقتة.

## علاقة متوازنة بين السلطات

من المعضلات الرئيسية التي تعاني منها الدولة الأفريقية خلال العقود الماضية أن معظم أنشطتها لا تخضع للقانون وهذه هي الدولة (البوليسية) وفي ظل هذا النوع من الأنظمة يصعب أو يستحيل أن تتحقق فيه علاقة متوازنة بين السلطات. على خلاف الدولة القانونية التي تخضع جميع أنشطتها الإدارية والقضائية والتشريعية للقواعد القانونية المطبقة. وهذا يعني أن إرادة السلطات مقيدة، وحريتها غير مطلقة.

ونظرية الدولة القانونية التي تأخذ بها اليوم جميع الدول المتقدمة والتي نريد أن تتأصل في القارة السمراء قد بلورها ومحصها بعض العلماء الألمان مثل (مول، وستال، وجنيست) فقد عرفها –مثلا– (ستال) بأنها « تلك التي تعين عن طريق القانون وسائل مباشرة نشاطها وحدود ذلك النشاط كما تحدد مجالات النشاط الفردي الحر »[19]. كما عرفها (جيرك) بأنها « الدولة التي تخضع نفسها للقانون وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون »[20]. كما أن الفقيه (هوريو) اعتبر أن خضوع الدولة للقانون أحد صور الدولة القانونية ومرحلة من مراحل تطورها.

بناء على ذلك فإنه في ظل الدولة القانونية لا يمكن للإدارة اتخاذ إجراءات ضد الأفراد –مثلا– إلا وفقا للقواعد القانونية الموضوعة سلفا، من حيث تحديد حقوق الأفراد، أو اتخاذ وسائل تحقيق الأهداف الإدارية إضافة إلى ذلك فإن أنشطة الدولة يجب أن تسعى إلى تحقيق الخير العام للجميع، فيعد من أهداف السلطة. ولها استخدام ما يمكن من وسائل الدولة بطرق شرعية.

هذه بعض أدبيات الدولة القانونية التي ثبت صلاحها والتي يمكن للنظام السياسي في إفريقيا السمراء أن يطبقها إذا كانت النوايا صادقة في بناء دولة المؤسسات التي تخضع للقانون، وقد يكون ذلك سبيلا لعدم تكرار ونسخ تجارب العقود السابقة سيئة التطبيق وكئيبة السمعة.

---

19- Droit administratif Allemand p T1,1948.76

20- نقلا عن: د. ثروت بدوي، النظم السياسية المرجع، السابق، ص 168

إن التطورات التي حلت بالمجتمع الدولي تحتم على الدولة الأفريقية الخروج من إطارها السابق (البوليسي) الذي يجعل سلطات الإدارة مطلقة الحرية تتخذ ما تراه من إجراءات لتحقيق مآربها دون شفقة أو رحمة في زحام ظروف وملابسات بعيدة كل البعد من أن تنالها يد القانون. ونحن نعرف أن الدولة الأفريقية لا يمكن أن تنتقل من نظام دولة فوق القانون (بوليسية) إلى نظام الدولة القانونية (خاضعة للقانون) إلا بمرورها بمراحل معينة، كغيرها من الدول الأخرى التي مازال يوجد فيها خليط من عناصر الدولة البوليسية وعناصر الدولة القانونية، فكلما اقتربت الدولة الأفريقية من مواصفات الدولة القانونية كانت سلطاتها الإدارية تتخلى شيئا فشيئا عن إلزام الأفراد بأمور خارج نطاق أحكام القانون السائدة. وهذا يعني تقييد الإدارة بأمرين:
**الأمر الأول**: أن الإدارة في تعاملها مع الأفراد لا يمكن أن تخرج على القانون أو تخالفه.
**الأمر الثاني**: أن الإدارة لا يمكن أن تفرض على الأفراد ما تراه إلا إعمالا لنص القانون أو بموجب القانون. وعندئذ تكون الساحة السياسية في الدولة الأفريقية تسمح بإقامة علاقة متوازنة بين السلطات[21].

فكلما خففت السلطة التنفيذية قبضتها وهيمنتها ومراقبتها لسلطات الأخرى كانت الثقة بين السلطات العامة تتعزز وتتقوى، وكانت علاقتهما قائمة على تنفيذ القانون وتطبيقه (القضاء)، ووضع قواعد جديدة (تشريع) لتنظيم كل ما هو مستجد في حياة المجتمع. فالقضاء يقوم بواجبه دون خوف أو ضغوط تمارس عليه، فلا سلطان عليه غير سلطان القانون، والسلطة التشريعية تمارس وظيفتها دون تزيف لإرادة المواطنين، وتملقا للسلطة التنفيذية، وهذه الأخيرة تباشر مهامها في حدود القوانين القائمة ومحاسبتها إن تجاوزت تلك الحدود. كل ذلك يعني أن العلاقة بين السلطات قائمة على الاحترام المتبادل وأن جميع السلطات تراعي في علاقتها الأحكام القانونية المطبقة.

إن العلاقة السليمة بين السلطات هي تلك القائمة على أساس الفصل (المرن) بينهما وتقسيم السلطة، باعتباره ضمانة أكيدة للحريات العامة والحقوق الفردية. كما أنه ضمانة لعلاقة متوازنة بين هذه السلطات التي خولها دستور الدولة الأفريقية –ومعظمها لها دساتير– القيام بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، لمنع تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة.

---

21- أحمد حرزني، الانتقال الديمقراطي في المغرب، منشورات أوداد للاتصال، المغرب 2004 ص51.

تأتـى أهمـية الفصـل المـرن بـين السـلطات و(التأكـيد) على تفعيله في أنه ينظم المهـام، وضـمانا لتقسـيم العمـل، ذلـك أن السـلطة التنفيذية لا يمكن ممارستها من قبل جمعـية موسـعة، والتشـريع قـد يكون ناقصا إذ كان من عمل الحكومة بمفردها، ثم أن القضـاء حتـى يكـون نزيها يجب ألا تمارسه هيئة سياسية، بل يجب إسناده إلى هيئة أو سـلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن الوصف السابق (نتصور) إمكانـية قـيام دولـة قانونـية في إفـريقيا تخضـع للقانـون ولا تـتعالى علـيه، تكرس كل إمكاناتها للمصلحة العامة، دون سعيها لمصلحة فئة قليلة من المجتمع.

## المحور الثاني: التحدي الديمقراطي

المعروف أن القارة الأفريقية خضعت للاستعمار الفرنسي والإنجليزي والإيطالي ... وعـندما اسـتقلت في النصـف الثانـي مـن القـرن 20 مـا لبـثت أن تجاذبـتها النـزاعات والحـروب الإقليمـية الـتي مـزقت معظم أجسامها، وحطمت ما ورثته من بنيات –وهي قليلة– عن المستعمر.

وكشـفت تلـك النزاعات عن هشاشة الدولة وعجزها عن مواجهة واقعها الجديد وعـن طبـيعة الأنظمـة السياسـية (وهـي مـن أبـنائها) الجديـدة الـتي تذبـذبت بين النظام (السوفيتي) آنذاك وأخذت منه تجربة الحزب الواحد، كتجربة تسعى إلى تذويب الفوارق –مـثلا– وبـين الـنظام الليبرالـي الغربـي القـائم علـى الـتعددية الحزبية وحقوق الإنسان ومجتمع مدني نشيط.

إلا أن النخـبة السياسية الأفريقية التي استلمت السلطة من المستعمر ظلت تراوح مكانهـا كلمـا ضـيقت علـيها الأزمـات الخـناق تقـترب بتودد واستجداء إما إلى الاتحاد السوفيتي (السابق) أو أحد الأنظمة الغربية.

وكانت المفاجأة التي لم تسر أحد تلك الأنظمة انهيار السوفيت، وبعض أعوانه في المـنطقة الأفريقية مثل (محمد زياد برى) في الصومال، و(موسى تراورى) في جمهورية (مالـي)، في دورة جديـدة –قديمـة– مـن الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية رحاهـا الديمقراطية. وأصبحت الدول الأفريقية تعيش تحت ضغط الزمن، مطالبة بتطبيق الديمقراطية التي أنضجها الغرب في عدة قرون، في الوقت الذي لم يزد عمر هذه الدولة علـى عقـود. واهتـزت الحجـج. الـتي كانـت ترجـئ الديمقـراطية لأن الشـروط الذاتـيّة والموضـوعية لهـذه المجـتمعات لم تسـمح بـذلك، وظـل الأفارقـة يعيشون على سراب

وانـتظار للـوفاء بالـوعد، وكـثير مـنهم يعـرف الطبـيعة الدكتاتورية لهذه الأنظمة والزيف الديمقراطي لما تدعيه.

وظـل الـتحدي الديمقراطـي قائمـاً، ومعالجة الدولة الأفريقية لهذه القضية ناقصة وهزيلة، وأي نوع من الديمقراطية يمكن تطبيقها في القارة السمراء؟.

## الديمقراطية الماثلة أمام الأفارقة

لقد زاحم مصطلح الديمقراطية في السنوات الأخيرة بعض المصطلحات الأخرى التي كانت الدولة الأفريقية ترفعها وتعطيها أولويّة أكثر كالأمن القومي، والاكتفاء الذاتي، والمحافظـة علـى الخصوصية الوطنية، لكن الذي يتصدر الآن قائمة الأهداف الكبرى هو الديمقراطية، لذا فإنها أصبحت شعارا واسع الانتشار في سماء القارة الأفريقية واهتمت به نخبتها الثقافية باعتبارها فردوسا، أو نقلة لهذه المجتمعات من حالة التخلف والتأخر -وأحيانا الهوان- إلى حالة التقدم والتطور والوقوف في مصاف الأمم المتقدمة.

هـذه الديمقـراطية الـتي تتباهـى بها اليوم الأنظمة السياسية في القارة السمراء هي الديمقـراطية الغـربية، وهـي الماثلـة أمام النخب الأفارقة، لذا فإن القوى السياسية بجميع مكوناتها وتعدد مشاربها تتفاخر بأنها دخلت بمجتمعاتها مرحلة الديمقراطية، بعد صبر طويل، وانتظار دام عدة عقود[22].

وحـديث الكـثير مـن نخـبة القـارة السـمراء عـن الديمقراطية على أنها أمر واقع بمجـرد إقرار دستور، أو إجراء انتخابات نيابية أو محلية، إلى غير ذلك، ويتجاهلون عن قصـد أو بـدون قصـد أن ذلـك اختـزال للديمقـراطية في شـكل انتخابات (وفي الغالب مـزورة) أو مؤسسـات تمثيلية (لا تعبر عن إرادة المجتمع)، ونص دستوري (يقوى دائما من مركز السلطة التنفيذية)، هذا كله لا تعيره معظم النخب اهتماما كبيرا.

في حين أن الديمقراطية تتمتع بعمق وشمولية أكبر من ذلك، أي أنها تعني التغير الشـامل في قضية السلطة والسيادة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، واحترام الحريات الفردية والجماعية قانونا وفعليا، دون تميز على أساس الجنس أو الدين، وتحقيق سيادة القانون في دولـة القانـون والمؤسسـات، وإقامـة تمثـيل نيابي نزيه، تقوم فيه السلطة على أساس الشرعية والعقلانية.

22- أحمد ثابت، التعددية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1989 ص16.

وفي هـذا الإطـار فـإن الـتحدي الحقيقـي لبـناء مؤسسات إفريقية ديمقراطية، أن تعـرف النخب الأفريقية المكونات الحقيقية التي لا يخلو منها أي تعريف للديمقراطية، كالحقـوق، المواطـنة، الحـرية، سيادة القانون، المشروعية، العقلانية، وأنها مترابطة، وفي حالـة التخلـي عـن أحـد هـذه العناصـر اهتز البناء وآل إلى السقوط، وبالتالي لا يمكن الادعـاء بتطبيق الديمقراطية، وإن حدث ذلك فإنها ديمقراطية مشوهة وناقصة وقد ملت إفريقيا من التجارب الفاشلة والحلول المرقعة، والديمقراطية الملفقة.

المعضـلة الـتي يجـب أن تـتغلب علـيها الـنخب السياسية الأفريقية هي إدراك أن الديمقـراطية طـريق مفـتوح لجمـيع الأفـراد في الاسـتفادة مـن ثـروات الوطن –بصورة متكافـئة– وإمكانـياتها المادية والثقافية. وسبيل لإتاحة فرص متكافئة في المجال الثقافي والعلمـي والـتقني لتأهـيل الفـرد للمساهمة في النشاطات التي تضمن استمرار المجتمع وتطـوره بانـتظام. هـذه الديمقـراطية تتطلب شروطا يجب تحقيقها في الساحة الأفريقية ومن أهمها ما يلي:

1. **الاسـتقلال النسـبي للمجـال السياسـي**: بما أن الديمقراطية مرتبطة بنشوء المجتمع الحـديث، فـإن ذلـك يقضـي بتحوير في معنى السياسة وماهياتها باعتبارها صراع بشـري حـول خـيارات معيـنة، تجعـل المجـال السياسـي قـابلا للـتداول، والـنقد والتصحيح، وأن تكون الممارسة السياسية ممارسة بشرية معرضة للخطأ والصواب، للمراقبة والمحاسبة من خلال مؤسسات قادرة على ذلك.
2. **الفصـل بـين السـلطات**: يعـني الفصل أو الاستقلال بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، الذي يقضي بأن تختص كل منهما في مجال محدود، دون أن تـتجاوز إحـداهما علـى اختصاص الأخرى، الشيء الذي يضمن وجود علاقة مرنة بينهما.
3. **مجـتمع مدنـي قادر على الدفاع عن نفسه**: ونعني به جميع التنظيمات المدنية مثل: الـنقابات، والاتحـادات الثقافـية والنوعـية المدافعـة عـن حقـوق المـرأة والطفـل، والأحـزاب السياسـية ... هـذا المجـتمع يوفـر حمايـة للفـرد مـن تعسـف السـلطة وتجاوزاتهـا. إن المجتمع المدني له أهمية خاصة في علاقته بالديمقراطية، ذلك أنه بـدون تطـور اجتماعـي يتيح القدرة للمجتمع في الدفاع عن نفسه، لا يمكن للدولة بوسـائلها المتـنوعة والمـتعددة أن تـبني ديمقـراطية وفقا لمقاسها ورؤاها، وبالتالي

تتحول الديمقراطية إلى آلية لقمع المجتمع مقنعة بقناع ديمقراطي.

4. **ثقافة سياسية ديمقراطية**: إذا كان المجتمع المدني هو الأرضية الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية، فإن الثقافة السياسية هي الأرضية الفكرية للديمقراطية. والثقافة السياسية التي نقصدها مجمل الأفكار والمعتقدات القائمة على الاعتراف بتعدد المصالح والرؤى، وحق الأطراف في الاختلاف في المصالح، والرؤى وسيادة التسامح، ونبذ العنف والتطرف، وبفضيلة الحوار، وتداول المعلومات. معلوم أن هذه الثقافة تستمد جذورها من الثقافة الليبرالية التي تقوم على عقيدة الحرية، لكن ذلك لم يمنع الأفريقيين من الاستفادة منها بغية الرفع من مستوياتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية. بشرط وضع الاعتبار أنها لم تنشأ بين عشية أو ضحاها، وإنما استغرقت قرونا لتصل إلى هذا النضج، ومن أجلها بذلت جهود جبارة، وتضحيات جسام، وأنها لم تتوقف على قرار إداري فردي أو جماعي، بقدر ما هي رهينة بتطور تلقائي وداخلي للمجتمع، أي نضج المجتمع ومدي استعداده للديمقراطية.

5. **التسامح كحق وليس كشفقة**: التسامح مقولة أخلاقية ترجع إلى المنظومة الأخلاقية الحديثة، رغم جذورها التاريخية إلا أنها لم تحتل مكانها الحقيقي في تلك المجتمعات المتمركزة والمنغلقة على نفسها. ولكن تقدم المعرفة الذي أدى إلى معرفة الذات الفردية والجماعية سمح بالانفتاح على الآخر المختلف وتنامي الشعور بالاعتراف به وبحقه في الوجود، وحقه في الاختلاف. ورغم أن العديد من الديانات دعت إلى المحبة والتفاهم والشفقة، كما هو حال المسيحية بقولها: « إذا ضربك أحد على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر » وفي الإسلام قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

ومع ذلك ظلت الصراعات والحروب والتعصب العرقي والديني والقبلي حاضرة بقوة في تلك المجتمعات، وبالتالي ظلت فكرة التسامح شبه غريبة على هذه المجتمعات. إن التسامح كقيمة أخلاقية وثقافية لا تزدهر إلا في فترات الرخاء والسلم والوفرة[23] إلا أنه بعد ظهور المجتمعات الحديثة أخذ مبدأ التسامح يتحول بالتدريج إلى مقولة قانونية ومؤسسية حتى أصبحت مسلمة ثقافية أساسية للفكر الديمقراطي.

وهناك ترابط بين ثقافة التسامح والمساواة بفكرة التعدد التي تعتبر ركيزة هامة

23- د. محمد سبيلا: حقوق الإنسان والديمقراطية، سلسلة شراع طنجة، المغرب 1997 ص 76

للديمقراطية. وقد دخلت مقولة التسامح التي أصبحت اليوم تكتسي طابعا قانونيا ومؤسسيا من باب العلاقات والمؤسسات الدولية، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة على أننا: «نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار» وأشارت بعض بنود هذا الميثاق إلى مختلف الحقوق الأخرى مطالبا باحترامها وتعزيزها «دونها ما تمييز حسب العنصر أو الجنس أو الدين». بناء على ذلك يمكن القول بأن المنظمات الدولية هي مصدر ثقافة التسامح التي تطورت من ثقافة مثالية أخلاقية إلى حقوق تنص عليها المعاهدات الدولية والدساتير المحلية.

تلك بعض الشروط التي لا يمكن لديمقراطية أن تقوم بدونها، لا تقبل الانتقائية والتحجج في اختزالها على أن ذلك يتماشى مع خصوصية هذا البلد أو ذاك. فإذا كان بمقدور الأفارقة إدراك ذلك بثقافة عالية وقدر كبير من التجريد استطاعوا أن يخطو خطوات ثابتة في تحولهم الديمقراطي وأن يتغلبوا على بعض الصعاب التي تلاقيهم. ومع ذلك فإن الديمقراطية التي نريدها لإفريقيا تواجه عقبات قوية يجب التعامل معها بحكمة وروية، ونظرة واسعة تتطلع إلى مستقبل إفريقي يشع بالنور، والحرية، والمساواة وتقبل الآخر.

هذه العقبات تعتبر تحديات أخرى للدولة القطرية في إفريقيا، إذا لم تعالجها فإنها ستظل أحد الموانع الحقيقية لإقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية، وسيزداد النزيف الأفريقي مهما كانت الحلول الترقيعية ومن أهم هذه العقبات (تحديات) ما يلي:

1. التحول إلى التعددية السياسية.
2. المعضلة الحزبية.
3. ضعف النخب
4. عدم وجود تناوب حقيقي.

وسنبحث ما أجملناه سابقا على النحو التالي:

## أولا: التحول إلى التعددية السياسية

نتعرض في هذا الموضوع إلى العوامل التي دفعت الكثير من الدول الأفريقية إلى التحول إلى التعددية السياسية والحزبية بعد عقود من استقلال وسيادة الحزب الأحادي. وهذا يؤكد إلى ما أشرنا إليه سابقا أن الديمقراطية الماثلة في أعين المثقفين الأفريقيين

هي الديمقراطية الغربية أساسا.

وتتنوع عوامل التحول إلى التعددية السياسية، فالبعض منها خاص بالدولة القطرية الأفريقية، التي دخلت في أزمة شرعية ضيقت عليها الخناق منذ بداية الثمانينات، والبعض الآخر يتعلق بالمجتمع الذي عرف نوعا من الوعي الثقافي والسياسي دون أن يواكب ذلك تطور اقتصادي يستجيب لمتطلعات مجتمعات هذه الدولة أو تلك.

إن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تجارب الدولة القطرية الأفريقية في مجال التنمية وفقدان الشرعية لأنظمتها، وإخفاقها في الإدارة السياسية والفشل الذر يع في أساليب إدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع التي قامت في البداية -بعد الاستقلال مباشرة- على الاحتواء والاستيعاب ثم القهر والسيطرة، وغياب المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي في الداخل والخارج، والضغوط الخارجية، كلها أسباب تضافرت وتفاقمت دفعت بالدولة الأفريقية إلى أن تدير ظهرها للأحادية الحزبية، وأخذ معظمها بالشروع بالأخذ بالتعددية السياسية. وهذا التوجه غير سهل وتحدى حقيقي جديد للنخب الأفارقة الحاضر منها والقادم في المستقبل.

ونتطرق باختصار لما أجملناه في الفقرة السابقة حسب الآتي:

**أزمة شرعية الدولة الأفريقية الحالية**

في السنوات الأولى من الثمانينات ساد مشهد من الحروب والنزاعات في إفريقيا كشف أن هذه الدولة لا تواجه أزمة شرعية نظام حاكم فقط، وإنما التشكيك في شرعية الدولة ذاتها. وإذا كانت الشرعية عند (ماكس ويبر) قائمة على: (التقاليد والأعراف، والعقلانية – القانونية، والزاعمة الكاريزمية)، وطورها البعض ليضيف إليها: الآيدولوجيا والإنجاز[24]. فإن الأنظمة السياسية الأفريقية استندت إلى أكثر من هذه المصادر منذ الاستقلال، سواء كانت تلك الشرعية حقيقية أو كاذبة إلا أن المؤكد أن ما ثبت من تلك الشرعية تآكل بجميعه بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى. قد تكون هناك دول إفريقية تميزت علاقتها بالمجتمع بالقبول لدى المواطنين نتيجة لعوامل تاريخية ودينية وطبيعية مثل: (أثيوبيا، وجنوب أفريقيا، نيجيريا، والسنغال» قد لا تواجه أزمات شرعية حادة مقارنة ببعض الدول الأخرى. في حين أن هناك دولاً أخرى تعاني من اهتزاز

24- د. غسان سلامة، المرجع السابق ص 14 -57

الدولة ذاتها وعدم شرعية النظام الحاكم مثل: (موريتانيا، الصومال، والسودان) هذا الوضع ما زالت الأنظمة السياسية في هذه الدول وغيرها غير قادرة على استيعاب حجم الأزمات المحدقة بها والتي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن. ولم تستطع أنظمة الحكم في إفريقيا السمراء معالجة أزمة الشرعية سواء ما يتعلق منها بالحكم أو الدولة، وإنما اكتفى بعضها عن إعلان، وإطلاق حريات كواجهة للتغطية على تعددية مزيفة تقييد الحريات وتغطي على انتهاك حقوق الإنسان والتسلط والاضطهاد كما هو الحال في موريتانيا في عهد الرئيس السابق وزمنه (المشئوم).

### أزمة المشاركة السياسية في الدول الأفريقية

في ظل الدولة الأفريقية الحالية تتفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية، فالأنظمة السلطوية أغلقت قنوات المشاركة السياسية والتعددية الفاعلة، وأممت الصراع السياسي لحساب الزعامات الفردية، أو الحزب الحاكم، أو إتلاف أحزاب (صوري) أو عائلي، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة شرعية دفعت بالأنظمة إلى تعميق أزمة المشاركة وكان غياب هذه الأخيرة في الأنظمة الأفريقية أحد الأسباب الرئيسية في تقويض ما كان قائما من شرعية. إضافة إلى غياب القدرة والكفاءة التي ساهمت في تدنى فعالية تلك الأنظمة، وبالتالي هدد ذلك شرعية وجود بعض الدول في نظر مواطنيها كموريتانيا مثلا.

إن غياب الشرعية أدى بالقادة -الأولوكارشية- الأفارقة إلى استخدام العنف والإرهاب ضد المواطنين وكل ناشط سياسي خاصة. إلا أن هذا الأسلوب فقد فاعليته في فترات لاحقة خاصة عندما تبين عجز الدولة عن إشباع الحاجيات الأساسية لقطاعات عريضة من المجتمع، وعدم قدرتها على حماية سيادتها وأمنها من الاختراق أو الهيمنة الأجنبية. وكان ذلك دافعا بجماعات أخرى كسرت جدار الخوف من قهر الدولة، واستخدمت نفس السلاح ضد الدولة وأنظمتها.

### أزمة إدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع

بعد سنوات قليلة من استقلال الدولة الأفريقية تحددت علاقتها بالمجتمع في نمط الدولة الواحدية، على خلاف نمط الدولة التعددية السائدة في الفكر الغربي التي تتميز بتعدد مراكز القوى المختلفة والتي يمكن أن تتخذ مواقف من القضايا الحيوية التي تهم المجتمع دون خوف على الحريات المدنية والسياسية الأساسية.

على خلاف الدولة الواحدية -الأفريقية- التي فرضت نمط الانصهار الهادف إلى

توحيد الدولة والمجتمع في كيان واحد (سلة) تحت شعارات ظاهرها جميل: كالتقدم الوطني والحرية والتنمية، وباطنها سيئ، القمع، والتسلط والاضطهاد، والانتهاك للحريات المدنية والسياسية، وضرب أي قوة في المجتمع.

وبذلك فإن القهر والتسلط أساس للصياغة في إدارة علاقة الدولة بالمجتمع وبصورة متفاوتة. وكانت الوسيلة الرئيسية والأساسية للأنظمة الأفريقية لتأييدها ومساندتها يعتمد على الولاءات الشخصية المباشرة بين الحاكم وأتباعه الذين لم يبخل عليهم بالأموال والمناصب السياسية والإدارية، الأمر الذي أدي إلى تكوين طبقة طفيلية (مصاصي الدماء) لعبت دورا كبيرا في إفساد البلاد والعباد سياسيا واقتصاديا وإداريا، فكونت ثروات كبيرة وغير مشروعة دون أن تحاسب أو تعاقب.

**الضغوط الداخلية**

إضافة إلى عدم الشرعية وأزمة المشاركة فإن السياسة السابقة التي انتهجتها الأنظمة السياسية الأفريقية دخلت الدولة الأفريقية في ضغوط عنيفة ولدت مشاكل اقتصادية واجتماعية أحاطت بالمجتمع، من هذه المشاكل تراجع التعليم والصحة والإسكان والمرافق. ثم عجز الدولة عن توفير فرص العمل، فانتشرت البطالة بين صفوف المتعلمين وغير المتعلمين، وتراجعت موارد الدولة، مما أدى إلى عجز الموازنة العامة، وتدهور الناتج المحلى الإجمالي، واللجوء إلى الاستدانة من الخارج. كل ذلك انعكس على توفير الخدمات والتشغيل، وازداد عبأ الدولة التي أصبحت عاجزة عن تحمله.

## ثانيا: المعضلة الحزبية

يعرف الحزب السياسي بأنه: « اجتماع أشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها »[25]، أو هو: « تنظيم سياسي يقوم أعضاؤه بعمل مشترك لإيصال شخص أو أشخاص إلى السلطة »[26]، أو هو: « مجموعة أشخاص تتعارض مع مجموعة أخري في الآراء والمصال »[27]. وهكذا فإن تعريف الأحزاب السابقة أو غيرها لا تخرج

25- انظر مادة (أحزاب سياسية) الموسوعة السياسية ج2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979.
26- محمد أديب السلاوي، المشهد الحزبي في المغرب، القنيطرة البوكيلى للطباعة والنشر، 2004 ص10.
27- المصدر نفسه ص 10.

عن كونها جماعة منظمة من المواطنين تتفق في الآيديولوجيا أو العقيدة السياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة لتحقيق تلك الأفكار أو المبادئ.

وعلى ضوء معتقدات الحزب فله قراءاته وتفسيراته الخاصة للتاريخ البشري والمحلي تفسيرا سياسيا واقتصاديا وفلسفيا، وذلك يساعد المنتسبين له في فهم الواقع والتحرك من أجل تغيره. ويجب أن يكون الحزب ديمقراطيا من أدنى مستوياته إلى أعلاها في اتخاذ القرارات والمبادرات أو المواقف من الأمور المعروضة محليا ودوليا.

وهناك أصناف متعددة من الأحزاب منها:

- الأحزاب الجماهيرية.
- الأحزاب النخبوية.
- أحزاب الأعيان.
- أحزاب التجمع.

كما أن الأحزاب السياسية لها وظائف من أبرزها:

- نشر آيديولوجيا الحزب بين المواطنين[28].
- الوظيفة الانتخابية.
- وظيفة المراقبة وتوجيه المؤسسات العمومية.
- وظيفة التعبير عن الأوضاع السياسية.
- الوساطة بين الفئات المعبرة عنها وبين الحاكمين.
- الدفاع عن القيم السياسية المثلى التي تمثل قيم الشعب والدولة.

انطلاقا من ذلك، وتأسيسا على أن الديمقراطية الماثلة أمام الأفارقة هي الديمقراطية الغربية، فإن الأحزاب الأفريقية يجب أن تتجاوز المصالح الضيقة والتغلب على انشقاقها، وأن تكون ديمقراطية قبل مطالبتها الأنظمة الحاكمة بالديمقراطية. وتلك معضلة حقيقة تقف أمام تطور هذه الأحزاب، وأن تساهم في تطوير مجتمعاتها. وفي هذه الحالة يمكن للأحزاب السياسية الأفريقية أن تأخذ زمام السلطة في جو تنافسي طابعه المساهمة والاقتراع دون إقصاء أو تخوين، ومشاركة الجميع في اتخاذ القرار الجماعي في ظل حكومة أغلبية أو ائتلاف.

---

28- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم العربي، جامعة القاهرة ط3 1988 ص209.

ولعل الأفارقة أن يستفيدوا من التجربة السياسية في العقود الماضية سواء تلك القائمة على الأحادية الحزبية، حيث تحول هذه الأخيرة إلى دائرة من دوائر المخابرات وغرفة من غرف الأمن المظلمة التي تخيف الدولة وتضطهد المواطن، أو تلك القائمة على تعددية شكلية تتاجر بكل شيء دون أن تفعل أي شيء، فالعديد من الأحزاب السياسية الأفريقية التي مسكت السلطة لعدة عقود مازال تأثيرها قائم، نشأت دون أن تعبر عن حاجة موضوعية وفعلية في المجتمع، والبعض الآخر نشأ في ظروف ملائمة لبلورة طموحات شخصية لبعض أعوان المستعمر. لذا ظلت تلك التجربة (أحادية أو تعددية) بعيدة عن تأطير الجماهير وتوعيتهم سياسيا أو تربيتهم ديمقراطيا. وبالتالي كانت نتائج تلك التجربة مخيبة ومسيئة للأجيال اللاحقة.

أما اليوم فإن المجتمعات الأفريقية في حاجة ماسة إلى الديمقراطية والتأطير السياسي والعمل الجماهيري والجماعي، وإلى المشاركة الفعالة في مختلف مجلات التنمية البشرية. وعلى الأنتلجانسيا الأفريقية أن تتبناها في ظل دولة القانون قائمة على شرعية واضحة تفسح المجال للشباب الأفريقي أن ينشط من خلال تجمعات مدنية، وبذلك يمكن تجاوز المعضلات التي تواجه الأحزاب السياسية في القارة السمراء.

## ثالثا: ضعف النخب[29]

تعد المشاركة السياسية من الحقوق الأساسية للإنسان وأحد المبادئ الديمقراطية المعاصرة التي تتيح لكل المواطنين صياغة نتائج الانتخابات من خلال الترشيح والتصويت دون قيد. والمشاركة السياسية لا تقتصر على المساهمة في العملية الانتخابية أو اختيار المنتخبين، وإنما تعني الانخراط بصورة إيجابية في حل المشاكل العامة بكل أبعادها، بطريقة منظمة أو منهجية. وفي الأنظمة الديمقراطية الغربية التي تقلدها مثيلاتها في القارة السمراء تعتبر العملية الانتخابية أهم قنوات المشاركة السياسية التي تفرز المشرع والسلطة التنفيذية من قبل المحكومين، كما تعد مرآة عاكسة لنضج النظام السياسي للدولة ووعي المجتمع المدني، حيث تتحول الدورات الانتخابية إلى دورات لتداول السلطة بطرق سلمية وفقا للأحكام القانونية.

ولو تفحصنا بعض الدساتير الأفريقية (كموريتانيا والسنغال ومالي وأثيوبيا)

29- محمد أديب السلاوي، المشهد الحزبي في المغرب، المرجع السابق ص140.

-مثلا- كانت الملاحظة أن المشرع في هذه الدول قد أسند إلى الأحزاب السياسية والجمعيات التي تكتسي صفة السياسة مهمة تأطير المواطنين وتمثيلهم في المؤسسات السياسية، مثل: الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والغرف المهنية...و مادام الأمر كذلك فهذا يعني -أو يفترض- أن تكون الأحزاب السياسية في إفريقيا مدرسة للتربية على الديمقراطية عن طريق المشاركة، والاهتمام بقضايا المواطنين بجدية.

بناء على ذلك يفترض في الأحزاب السياسية الأفريقية استيعاب الشباب وما أمكن من المواطنين الآخرين، وإيصال العناصر المؤهلة لتتصدر المهام السياسية العليا بمختلف أنواعها، وبالتالي الوصول إلى مراكز القرار بالدولة. هذا هو المفروض في الأحزاب السياسية الأفريقية إن أرادت لمجتمعاتها أن تتقدم خطوة إلى الأمام في بناء دولة المؤسسات وتتجاوز شخصنة الدولة. إلا أن البيئة السياسية الأفريقية ما زالت تهدد الأحزاب السياسية بالانفجارات والشقاقات القائمة على الثأر الشخصي أو القبلي أو الجهوي، فضحالة الثقافة السياسية للبعض منها، وتهافت بعض الزعامات السياسية الأخرى إلى المناصب، وإغراءات السلطات لفريق ثالث، كل ذلك يؤدي إلى تعميق الخلافات، والتخلي عن الأهداف العامة لتحقيق أغراض خاصة ضيقة، وبالتالي عزوف العديد من مكونات الشعب عن الانخراط في العمل السياسي، وهو تحدي حقيقي للنخبة السياسية الأفريقية.

إن المعضلات التي تواجهها الأحزاب السياسية الأفريقية نابعة في معظمها من النخب السياسية التي تقودها، فهذه النخب مازالت بعيدة عن الطموحات الوطنية، وعن المساهمة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحداثي قادر على مواجهة التحدي والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، وبالتالي هي المسئولة عما تعانيه الأحزاب من ترد في التنظيم والتأطير وعزوف المواطن عن العمل السياسي، وعدم التواصل بين الأجيال. فالنخب الأفريقية التي تعاني من عدم ديمقراطيتها عاجزة عن استيعاب التطور الذي يشهده المجتمع الأفريقي، ومعظمها مشحون بثقافة وتجارب العقود الماضية، فلا هي قادرة على تجديد ذاتها، أو ثقافتها، وبالتالي فإنها تعاني من الضعف والهزال، وينخر فيها الإعياء والترهل. لذلك فإنها سد منيع ومعضلة كأداء أمام تطور المجتمع السياسي الأفريقي.

## رابعا: عدم وجود تناوب حقيقي[30]

إذا كان تداول السلطة بطرق سليمة ومحددة سلفا (من قبل الدستور) دليل على ديمقراطية النظام السياسي. فإن تناوب رئاسة الأحزاب وعدم استمرارها فترة طويلة هو الآخر برهان على ديمقراطية هذا الحزب، ومؤشر على تناوب زعامات الحزب وليس خلودها وعدم تغييرها.

لكن هل ينطبق ذلك على رؤساء الأحزاب السياسية في القارة السمراء؟، التجربة السياسية الأفريقية خلال العقود الماضية وحتى الآن علمتنا عدم التناوب، وأن الاستمرار والخلود لزعامات هذا الحزب أو ذاك هي السمة العامة والسائدة في الأحزاب السياسية في الأفريقية.

فالولاء لزعيم الحزب إلى الحد الذي ارتبط مصير الأحزاب بمصير زعاماتها، الأمر الذي نتج عنه عدم وجود بناء حزبي يقوم على أسس تنظيمية ومؤسسية. إن شخصنة الحزب السياسي في إفريقيا تمثل عاملا أساسيا في خلق أزمة تناوب في رئاسة الأحزاب، وهذا الأخير يختزل تاريخه، وتتماهى مسيرته مع حياة رئيسه أو أمينه، فتاريخ الحزب هو تاريخ رئيسه، أي أن شخصنة الحزب تعطي دورا متصاعدا دائما في تسير كل ما يتعلق بشؤون الحزب لرئيسه فقط، وبذالك تتغلب المشروعية التاريخية على المشروعية العقلانية.

ومن خلال التجارب السياسية في إفريقيا السمراء خلال العقود الماضية يمكن القول بأن زعامة الحزب لا تعطي لمناضليه أي دور من الناحية العملية، وبالتالي تكون بذلك أبعدت كل الأجهزة والأفكار والتوجهات للأجيال الشابة في اتخاذ القرار، أو التنظيم أو التأطير. علي خلاف الأحزاب السياسية الديمقراطية في بلاد أخرى –غير إفريقية– حيث يقتصر دوره في أبرز إمكانية المنخرطين الجادين في الحزب، ومساعدتهم في إتاحة الفرص لهذه المهارات والمواهب الجديدة من المناضلين.

إن الأحزاب السياسية الأفريقية اليوم مازالت حبيسة الزعامات والولاءات التقليدية، وهي بذلك غير قادرة على تكوين أداة لتحديث الفكر والممارسة السياسية، وهذا تحد حقيقي لتلك الأحزاب. وللتغلب على هذا الضعف وللخروج من الأزمة

30- محمد ضريف، أزمة الخلافة لدى الأحزاب المغربية، جريدة الزمن المغربية، 14 مارس 1994 ص3.

السياسية الخانقة التي يواجهها المجتمع السياسي في إفريقيا، على نخبة هذه الأخيرة أن تعي أن العمل السياسي قائم على الصراع والنضال لتحقيق الأهداف والغايات الكبرى للمجتمع. وفي ظل هذا الصراع تظهر قواعد السلوك الأخلاقي في التعامل المتبادل، ويكون تطبيق هذه القواعد المعيار الأساسي في الحكم على مصداقية هذا الحزب ورئيسه أو ذاك.

لقد أدى ضعف النخب الأفريقية وعدم إيمانها بضرورة التناوب الحقيقي إلى تحويل الأحزاب إلى (دكاكين) سياسية تفتح أبوابها خلال فترات أو مواسم معينة كما هو الحال في موريتانيا، حيث يتردد الزبائن والمستفيدون من هذه المواسم. فلم تكن قادرة على خلق امتدادات لها بين الفئات والشرائح الاجتماعية خاصة الشباب الذي يتسلم أمر الدولة والمجتمع في المستقبل، وبالتالي عزوف المواطن ومعظم الشباب خاصة عن المشاركة في العمل السياسي.

## خامسا: مقومات التعددية

أشرنا سابقا إلى الأزمة التي تعانى منها الدولة القطرية الأفريقية وإلى المعضلات التي تواجه الأحزاب السياسية الأفريقية في الانتقال إلى تعددية حقيقية غير شكلية أو صورية. لكن ذلك مرتبط بمدى وجود أو عدم وجود مقومات بنيوية أو هيكلية فعليه توفير الأسس المجتمعية لقيام هذه التعددية.

فالتعددية السياسية مرتبطة بالتعددية الاجتماعية، أي وجود بنية اجتماعية طبقية متبلورة، أو مرت بنوع معقول من التطور والتعقد التركيبي في النسيج الاجتماعي من فئات وشرائح توفر لها مقومات التضامن الداخلي من خلال الوعي بالمصالح المشتركة ودرجة من التنظيم والسلوك السياسي الجماعي، وتبلور أفكار ومواقف من الشرائح الأخرى، ومواقف سياسية حول علاقة القوة في المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن التعددية السياسية المرغوبة في إفريقيا يجب أن لا تقوم على أسس طائفية أو دينية أو عرقية أو لغوية وإلا كنا أمام تطابق الانقسام السياسي مع الانقسام الطائفي والعرقي واللغوي.

هذه المقومات البعض منها يتعلق بالكيفية التي يدار بها التنوع والبعض الآخر يتعلق بتجاوز البنيات التقليدية والأخذ بالأبنية والأنساق العصرية.

ففيما يتعلق بالعنصر الأول: (إدارة التنوع) فإن المجتمع الأفريقي لا يخلو من الأقليات العرقية والأثنية سواء كانت دينية أو لغوية. وقد تنبه إلى ذلك معظم المشرعين

الدستوريين، حيث تضمنت معظم الدساتير الأفريقية نصوصا (ضمانات) تتعلق بحقوق تلك الأقليات كما هو الحال في: موريتانيا، نيجيريا، أثيوبيا، السودان إلا أن هذه النصوص لم تقف أمام الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها الأنظمة السياسية الأفريقية في العقود الماضية ولم ترسخ مبدأ التسامح والاعتراف بالآخر بين من أبناء القارة السمراء، وتلك ثغرة أساسية في مقومات التعددية السياسية يجب التغلب عليها.

فالصراعات التي تعاني منها إفريقيا ترجع في أغلب الأحوال إلى عدم التسامح الديني أو العرقي أو الطبقي أو الاقتصادي، وعدم التسامح بين الأجيال، وبالتالي فإن الصراع الغير سلمى طغي على التفاهم والتسامح، فاجتاحت القارة الأفريقية الانقلابات والدسائس السياسية، والتطهير العرقي سواء بين أبناء الدولة الواحدة، أو بينها أو غيرها من الجيران(31).

وقد أسهمت في ذلك المعارضة التي كثيرا ما تلجأ إلى العنف، وتخلت عن الدعوة للطرق السليمة -مدعمة من الخارج- ودخلت غمار حروب شعبية معلنة أو غير معلنة، وضحيتها في الغالب المواطن العادي. وفى هذا الجو المشحون بالغضب والعنف تنتفي أبسط مقومات التعددية القائمة على السلم والتفاهم والتسامح، حيث تحول الإنسان الأفريقي ذئبا لأخيه يتربص به أينما كان. وهذا دليل على فشل كل الخطط لإدارة الصراعات والتنوع بطريقة سليمة.

أما العنصر الثاني المتعلق (بتجاوز البنيات التقليدية)، فإن مجتمعات القارة السمراء لا تختلف عن غيرها من الأمم التي عرفت صراعا قويا بين ما هو قديم يشكل عبئا وحملا تقبلا على مجتمعاتها وأمكن لها أن تتخلى عنه باعتباره معيقا للتنمية والتقدم، وما هو جديد يفتح الباب الواسع أمام هذه الشعوب للتطلع إلى مستقبل التنمية والتقدم الاقتصادي والتحرر الاجتماعي والسياسي والثقافي. الأمر الذي يتيح للمجتمعات السمراء أن تقيم تعددية سياسية راسخة مستفيدة في ذلك من تجارب الأمم الراقية والمتقدمة، دون تكاليف باهظة. فالتحديث المنشود إفريقيا يلزم له التخلص من الكثير من القيم والأبنية التقليدية، وإحلال محلها قيم وأبنية وأنساق عصرية تتجاوب مع متطلبات العصرنة لإقامة مجتمع حديث وعصري، والقضاء على مشاكل الازدواجية التي أضرت هذه الشعوب، وأحيانا دمرت كثيرا من قطاعاتها الاقتصادية والثقافية

31- د. محمد سبيلا: حقوق الإنسان والديمقراطية، مرجع سابق، ص 76.

والاجتماعية.

ومن الصيغ التقليدية التي أخذت بها النخب السياسية الأفريقية التي أحدثت شرخا في مؤسسات الدولة وسياستها الحديثة محاولة استيعاب المؤسسات التقليدية كرؤساء القبائل والعشائر والعائلات ورؤساء الزوايا والطرق الصوفية والطوائف الدينية، كل ذلك على حساب الفئات الشابة المتعلمة تعليما حديثا. هذا التوجه يسعى إلى تحقيق الولاء الشخصي لكن تلك السياسة لم تضمن الولاء التام، وإنما كانت نتيجتها عكسية في معظم الدول الأفريقية، ومثالها موريتانيا.

في ضوء ما سبق فإن التعددية لا تقتصر على السياسية، وإنما هناك تعدديات طبقية واجتماعية. وبالتالي يجب مراعاتها في إطار دولة المؤسسات وبطرق متوازنة في حدود أحكام القانون والصالح العام. بذلك يمكن خلق أرضية تساعد في ترسيخ تعددية سياسية لها مقومات تحفظها من شطط ومغامرات الأميين سياسيا، وفى نفس الوقت تدعم تقاليد الديمقراطية في المجتمعات الأفريقية.

## سادسا: آفاق التعددية السياسية

قد تكون التعددية السياسية التي أخذت بها معظم الأنظمة الأفريقية في السنوات الأخيرة ناتجة عن ضغوط متعددة منها ما هو خارجي -وهذا هو الأهم- والبعض الآخر داخلي. تلك الضغوط أسهمت في خلق مصادر متعددة للتعددية السياسية داخل التكوين الاجتماعي للدول الأفريقية حيث تحولت تلك المصادر -الضغوط- إلى عوامل ضاغطة على الدولة من خلال تيارات سياسية وجماهيرية وطائفية ودينية. وقد ترتب عن الليبرالية التي انتهجتها الدولة الأفريقية تقلص في مسؤوليتها في التوظيف والتصدير والاستيراد، والاستثمار مقابل إفساح المجال للقطاع الخاص المحلي، ورأس المال الأجنبي تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والشركات العابرة للقارات، والدول الغربية الدائنة.

هذه الليبرالية المفروضة من جديد بما يترتب عليها من تعدد واختلاف في المصالح والفئات والشرائح الاجتماعية يستلزم التحول إلى ليبرالية سياسية، وتلك الصيغة كانت قد رفضتها الحكومات الأفريقية في العقود الماضية وقبلتها الآن -دون قناعة- مرغمة وإن كانت في صبغة مقيدة وموجهة.

هذا التحول إلى التعددية السياسية المقيدة له أسباب من أهمها:

- صعود فئات جديدة تختلف في الثقافة والرأي عن سابقاتها، وتتكون من مزيج من

بيروقراطية الدولة والسياسيين الحزبيين، وأصحاب الثروات القديمة والحديثة وسماسرة توكيلات الاستيراد والتجارة الداخلية، وتزايد الشرائح العليا من الطبقة الوسطى.

- من أسباب هذه التعددية التفاوت الاجتماعي والمجحف الذي أحدث تغييرا كبيرا في العلاقات الطبقية للمجتمعات الأفريقية، ذلك أن الانفتاح أدى إلى ضم قطاعات من الطبقة الوسطى إلى الفئات العليا الجديدة وصعود بعض من عناصر الطبقات الدنيا مثل: الفلاحين، والعمال، والحرفيين، إلى الفئات الجديدة بفضل الهجرة إلى أوروبا -مثلا- أو الإثراء السريع في الداخل بطرق شرعية أو غير شرعية. مقابل ذلك حصل هبوط لقطاع من الطبقة الوسطى إلى أدنى السلم الاجتماعي نتيجة للتضخم الحاد والمرتفع في الأسعار. تلك الضغوط التضخمية أسهمت في تفشى الفساد الإداري والجريمة الاقتصادية داخل الفئات الوسيطة وأسوأ مثال على ذلك نظام (ولد الطايع) في موريتانيا، وأقل حدة منه نظام (موسى تراورى) في مالي قبل سنوات.
- في العقود الماضية عملت سلوكيات الأنظمة الأفريقية على تآكل المعادلات السياسية الاجتماعية -الهشة أصلا- التي استندت عليها الدولة الأفريقية للسيطرة على المجتمع:

(وحدة الشعوب، تحررها، تقدمها ...) كل ذلك في الأخير كانت نتيجته عدم قدرة الدولة أن تهيمن على الساحة السياسية، وعدم استقرار هذه الدولة أو تلك، وما استقر منها -زيفا- فلا يرجع إلى الإجماع الوطني أو وحدة الصف.

وإنما بقدرتها على تحقيق نوع من التوازن، توازن القوى، أو توازن الضعف بين مختلف قوى المعارضة التي تتصاعد أو تتوسع منذ نهاية السبعينيات، سواء كانت المعارضة شرعية أو غير شرعية أو حركات الرفض الجذرية أو المعتدلة، أو حركات الاحتجاج الجماهيرية. لكن ذلك التوازن الهش سرعان ما يتهاوى بناؤه ليسقط على بنّائيه كما حصل في السنة الماضية للنظام السياسي الموريتاني، فقد سقط سقف البناء (معاوية) وبقيت الأركان (علي) لكنها مائلة وفى اتجاهها للانهيار.

وفى ضوء ما سبق فإن آفاق التعددية الحزبية لا يمكن التأكد منها، فالأمزجة الأفريقية متغيرة دائما ولكن حتى الآن فإن استجابة الدولة الأفريقية لضغوط المتزايدة في اتجاه التعددية مازال مقصورا في حدود محسوبة تتيح لقوي سياسية معتدلة -في نظر النظام القائم- للعمل في إطار قانوني على هيئة أحزاب سياسية في إطار محدد مسبقا،

ومحاصرة القوي السياسية المعارضة واستخدامها ضد بعضها البعض لإبعادها عن مطالبها أو شغلها في مهاترات جانبية لترويضها وقبولها في الأخير بأدنى مطالبها. وقد سمحت الحكومات الأفريقية بصيغة الجبهة التي تتيح لعدد من الأحزاب مشاركة الحزب الواحد -الوهمي دائما- في إطار جبهة لممارسة وظائف الحزب السياسي، ومراقبة أجهزة الدولة الأخرى واصطياد ما يمكن من الناشطين سياسيا وثقافيا وجرهم إلى حظيرته دون اطلاعهم بمهام تذكر عدى تزوير وتلفيق سياسة مزيفة أصلا. وبذلك فإن الديمقراطية المنشودة إفريقيا مازلت محكومة بظروف هذه القارة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وبالتالي يجب ألا نتفاءل كثيرا بمستقبل ديمقراطي على غرار غيرها من الديمقراطيات التقليدية.

## أهم المراجع


1. د. زهير مكي: الوسيط في القانون الدستوري، ج1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.1994.
2. أريك وايل، هيجل والدولة، ترجمة: نخلة فريفر، دار التنوير، بيروت، 1986.
3. د. محمد عبد المعز نصر، النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت. 1973.
4. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، مصر، 1989.
5. أحمد تابث: التعددية السياسية، الهيئة العربية العامة للكتاب، مصر، 1989.
6. بريلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، دالوز.1975.
7. د.الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق.2000.
8. د.عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي.دار الفكر، دمشق.2003.
9. د. وضاح شراره، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، دار الحداثة، بيروت.1980.
10. د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.1987.
11. د. محمد وقيدي، البعد الديمقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.1997.
12. د. محمد سبيلا: حقوق الإنسان والديمقراطية، المغرب، 1997.
13. محمد أديب السلاوي، المشهد الحزبي في المغرب، القنيطرة، المغرب، 2004.